المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 29-01-2006 العـــدد : 1948
الصفحـات : 21 المسلسل : 163

مليكُنا في الصين وقلبه في الوطن

كم يشعر الإنسان بفخر واعتزاز عندما تكون له قيادة لها ثقل عالمي، تؤثر فيه سياسياً واقتصادياً وكم هو فخر لهذه القيادة عندما تكون هي المسؤولة عن وطن مثل المملكة العربية السعودية الدولة التي تتشرف برعاية الحرمين الشريفين أقدس البقاع في العالم بها قبلة المسلمين في جميع أنحاء العالم، والدولة التي أكرمها الله بأكبر مخزون بترولي عالمي وأكبر منتج مصدر للبترول لدول العالم فهي أكبر مؤثر في الاقتصاد العالمي. ولقد لمست وزملائي أعضاء وفد رجال الأعمال للصين خلال زيارة خادم الحرمين الشريفين لدولة الصين لمسنا حجم وثقل القيادة السعودية وسط أكبر الاقتصادات الآسيوية وأكبر الأسواق الآسيوية حجماً.

إن زيارة الملك عبدالله لدولة الصين تعتبر خطوة لها وزنها في مجال توطيد العلاقات السعودية الصينية، فالصين دولة لا يمكن استبعادها من منظومة الاقتصاد العالمي الحديث ولا يمكن إغفال أهمية سوقها لصادراتنا البترولية والبتروكيمكال، فقرار حكومة المملكة في تنويع أسواق صادراتها البترولية هو قرار حكيم يهدف إلى تحرير صادراتنا البترولية من سيطرة الأسواق الأمريكية والأوروبية وأن عقد اتفاقيات طويلة الأجل مع الصادرات البترولية السعودية للأسواق الصينية يضمن للصين استمرار نموها الاقتصادي وأمان لمستقبل الصناعات الصينية، وللحقيقة أن الاتفاقيات الطويلة المدى مع دولة الصين ستسهم في توطيد العلاقات الاقتصادية مع الصين المارد الاقتصادي القادم.

وأجزم بأن النمو الصيني السريع هو الذي دفع الولايات المتحدة وألمانيا وبعض الدول الأوروبية إلى المنافسة في وضع استثماراتها الصناعية القادمة في الصين، وأكبر دليل على هذا هو حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين وهذا ما دفع المملكة العربية السعودية إلى دخول هذه المنافسة في مشاريع صناعية وخدمية وتخزينية تسهم في توطيد العلاقات الاقتصادية بين المملكة والصين وهذا ما أفرزته زيارة خادم الحرمين الشريفين للصين والتي ساهمت في فتح أبواب الاستثمار للاستثمارات السعودية في الصين، وكانت عامل جذب للاستثمارات الصينية في السعودية. فالصين دولة صناعية قادمة وبقوة للأسواق العالمية، وقد يخطئ البعض إذا أعتقد أن الصناعات الصينية ذات الجودة الضعيفة هي عنوان الصناعات الصينية وإنما في الحقيقة هي عنوان المستوردين السعوديين من الصناعات الصينية ذات الجدوى المتدنية لأن الصناعات الصينية استطاعت اختراق الأسواق الألمانية والأمريكية المعقدة المواصفات والمرتفعة نسب الجودة فيها، مثل صناعات توليد الطاقة وصناعات المعدات الثقيلة ووسائط النقل البحري والبري وصناعة البناء وصناعات التقنية الإلكترونية الصغيرة والمتوسطة ومكائن الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى صناعات أساسية عديدة.. نعم إنها خطوة موفقة وذكية للملك عبدالله في أول عهد ولايته أن يبدأها بتطوير العلاقات الاقتصادية مع بعض أهم عمالقة الاقتصاد الآسيوي، الصين والهند.

ولقد كانت زيارة وفد رجال الأعمال السعودي للصين من أنجح الزيارات ليس بسبب الصفقات والنقاشات التي دارت بين رجال الأعمال من الطرفين وإنما بسبب الفرصة التي أتاحها لنا الملك عبدالله والتي تمثلت في اللقاء الناجح الذي عقده مع وفد رجال الأعمال السعوديين والذي أعتبره من أنجح اللقاءات وأكثرها صراحة، وهي في مجملها تبرز جانباً مهماً من جوانب شخصية الملك عبدالله وهو جانب الشفافية ورحابة الصدر

> **لقد كان حواراً صادقاً نابعاً من روح وطنية تألق فيه الملك عبدالله وأثبت أنه رجل الحوار، بدأه في داخل الوطن وفتح بابه وقلبه له حتى خارج الوطن مرحباً بالنقد الهادف...**

واستيعاب الرأي الآخر وقبول النقد البناء الذي ينبع من روح الوطنية وحب الوطن والغيرة عليه. لقد أتاح لنا الملك عبدالله الفرصة للحوار الصادق وتحدث البعض بلغة دبلوماسية لم تحقق طموحي في كسب الفرصة الثمينة مما دفعني إلى التداخل بعد إذنه إلى طرح بعض النقاط الأساسية التي تهم اقتصاد بلادنا وإن كانت هي نقاط سبق لي أن أثرتها عبر الصحافة السعودية من خلال مقالاتي الأسبوعية إلا أن طرحها شخصياً أمام الملك عبدالله كان يمثل لي قمة الديمقراطية لدى ولي أمرنا والذي بدأ الاجتماع معنا بدخوله قاعة الاجتماع متوقفاً عند كل عضو من وفد رجال الأعمال من أول المجلس لآخره مصافحاً محيياً مبتسماً حتى آخر عضو في المجلس ثم عاد لمقعده ليتيح لنا المجال في الحوار. وعندها خرجت عن عادة بعض رجال الأعمال الكبار في مجلس الملك الذين يحرصون فيها على تجنب النقد البناء والتركيز على المديح والتملق الذي لا يسهم في تقدم بلادنا فالنقد البناء لا يقلل من شأن أصحابه أو المعنيين به والنقد البناء يسهم في تقويم الأداء والنقد البناء يهدف إلى تجاوز السلبيات لتحقيق الأهداف، قلت للملك إن جهود القيادة في الإصلاح الاقتصادي صادقة وأكبر دليل على ذلك قرارات مجلس الوزراء وقرارات المجلس الاقتصادي الأعلى لكن أكثرها وللأسف الشديد قرارات غير مفعلة على أرض الواقع. ويعود السبب إلى الفساد الإداري

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 29-01-2006 العـــدد : 1948
الصفحـات : 21 المسلسل : 163

عبدالله صادق دحلان*

والبيروقراطية العقيمة في بعض الإدارات الحكومية. وإن القضية ليست قضية تغيير وزراء فقط وإنما هي أبعد من ذلك فهي قضية تطوير الجهاز التنفيذي الحكومي المعني بتطبيق القرارات الإصلاحية، واقترحت على الملك تكليف جهة محايدة ولتكن إحدى الجامعات السعودية أو أحد بيوت الخبرة المتخصصة لدراسة القضية وتقديم تقرير محايد عن أسباب البيروقراطية الإدارية في الحكومة بعد أن أوشكت أن أقتنع بفشل معهد الإدارة العامة والأجهزة الرقابية الأخرى في تقويم وتطوير الأداء الإداري الحكومي، لأن القضية تزداد كل عام رغم تطور أرقام ميزانية معهد الإدارة العامة والأجهزة الرقابية الأخرى. أما عن وضع الاستثمار فقد قلت للملك إنني أشعر بقلق تجاه مصداقية المعلومات عن الاستثمار ومناخ الاستثمار في بلادنا وإذا كانت الأرقام الخاصة بالاستثمار الأجنبي في بلادنا ضخمة جداً فإن السبب يعود إلى مشاريع الغاز وأستخراجه ومشاريع تكرير البترول ومشاريع الصناعات الأساسية البتروكيمكال ومشاريع الطاقة الكهربائية والتحلية فهي مشاريع مطلوبة عالمياً وتبحث عنها الشركات العالمية، أما المشاريع الصناعية والاستثمارية الصغيرة الأخرى فمعاناة المستثمرين فيها كبيرة. هذا ما دفع المستثمرين الصغار إلى التركيز على مضاربة الأسهم والعقار والذين تجاوزت مضاربتهم حدود الوطن متجهين إلى دول خليجية مجاورة بحثاً عن خمسة أو عشرة أسهم للفرد وهي ظاهرة غير صحية ومؤشر غير إيجابي لمناخ الاستثمار في المملكة. انتهت مداخلتي وشارك قبلي وبعدي بعض من الزملاء وكانت مداخلاتهم صادقة وأمينة ومن أبرزها المداخلة التي طالبت البنوك السعودية بدور اجتماعي أكبر والتركيز على البعد الاجتماعي في نشاطها حيث تربح البنوك السعودية أرباحاً خيالية لا تستطيع أي من البنوك العربية أو الخليجية منافستها. لقد كان حواراً صادقاً نابعاً من روح وطنية تألق فيه الملك عبدالله وأثبت أنه رجل الحوار، بدأه في داخل الوطن وفتح بابه وقلبه له حتى خارج الوطن مُرحباً بالنقد الهادف موضحاً جوانب عديدة في سياسة بلاده وخططها البعيدة المدى، وافق البعض في آرائهم واختلف بلغة دبلوماسية مع البعض الآخر. انتهى الاجتماع وأيقنت أن الملك فعلاً في الصين لكن قلبه في الوطن وتأكد لي في ذلك الحوار أن قيادتنا تؤمن بالحوار البرلماني الهادف، وهذا ما يدفعني بالمطالبة من كل من تتاح له الفرصة بالقرب من أركان القيادة في بلادنا أن يكون أميناً بالرأي صادقاً في المشورة فنحن في أمس الحاجة إلى الرأي الأمين الصادق ومن يعجز عن قول كلمة الحق فالصمت له أولى.

* كاتب اقتصادي سعودي
dahlan@alwatan.com.sa